مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: تحولات نظرية الاقتصاد الجزئي: من النمذجة النيوكلاسيكية المخملية إلى الواقع المعقد
اسم الكاتب: قيس محمد خضر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6120
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 17:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 40- 3- 2024 : 228-246

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 40 - 3- 2024 : 228 - 246

تحولات نظرية الاقتصاد الجزئي: من النمذجة النيوكلاسيكية المخملية إلى الواقع المعقَّد

قيس محمد خضر [1]

1.أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.
kaiskhouder@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

تعد موضوعات نظرية الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكي، من طلب وعرض وأسعار وأسواق وتوازن، الجزء الأهم في النظرية الاقتصادية السائدة على مستوى الفكر الاقتصادي أولاً، وعلى مستوى السياسات الاقتصادية التطبيقية ثانياً. وقد شهد الواقع الاقتصادي الدولي تطورات كبيرة اتسمت بشكل جوهري بالسرعة والتعقيد، وتجسدت واقعياً بالأزمات المتلاحقة التي أصابت الاقتصاد العالمي، والتي أدت إلى عدم استقرار واسع انعكس سلبياً على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. لم تعد افتراضات نظرية الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكية المبنية على أسس من النمذجة الاقتصادية المبسّطة، قادرة على مسايرة متطلبات واقع النشاط الاقتصادي المعقد. فقد أنتج هذا الواقع فجوةً واسعةً بين نظرية الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكي ومتطلبات إنتاج سياسات اقتصادية جزئية تلبي متطلبات الواقع المعقد، برز تياران فكريان للتعاطي مع هذه الحقيقة، يقول الأول بأن نظرية الاقتصادي الجزئي النيوكلاسيكية باتت عاجزة عن التعامل مع متطلبات الواقع المعقّد الذي تجاوز افتراضاتها النظرية وغير الواقعية، فيما يرى التيار الثاني أن أصالة النظرية الاقتصادية الجزئية وتاريخها الطويل والمتجدد يسمح لها باستيعاب متطلبات هذا الواقع المعقَّد. ينتهي البحث إلى التأكيد على قوة وحيوية نظرية الاقتصاد الجزئي بصيغتها النيوكلاسيكية وفرضياتها المرافقة وقدرتها على التجدد لاحتواء متطلبات الواقع الجديد المعقّد، سواء من خلال افتراضات حديثة أم من خلال استيعاب مخرجات العلوم السلوكية والمؤسسية المعاصرة، على النحو الذي يفيد بجعل هذه النظرية أكثر تماسكاً ورسوخاً في تفسير الواقع المعقّد والتنبؤ بمجرياته المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: نظرية الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكية– النمذجة الاقتصادية– الواقعية– الاقتصاد المعقّد

تاريخ الايداع: 2024/6/4
تاريخ النشر : 2024/6/23

حقوق النشر : جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

Les transformations de la théorie microéconomique: de la modélisation néoclassique veloutée à la réalité complexe

Kais Mohammad Khoder[1]
1. Professeur adjoint Département d'économie - Faculté d'économie - Université de Damas.
kaiskhouder@damascusuniversity.edu.sy

Received: 4/6/2024
Accepted: 23/6/2024

Copyright: Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Résumé:

Les thèmes de la théorie microéconomique néoclassique, tels que la demande, l'offre, les prix, les marchés et l'équilibre, constituent le « noyau-dur » de la théorie économique dominante, au niveau de la pensée économique d'abord, et au niveau des politiques économiques appliquées ensuite. La réalité économique internationale a été témoin d'évolutions majeures fondamentalement caractérisées par la rapidité et la complexité, et incarnées de manière réaliste par les crises successives qui ont frappé l'économie mondiale, et qui ont conduit à une instabilité généralisée qui s'est répercutée négativement sur les indicateurs économiques et sociaux .

Les hypothèses de la théorie microéconomique néoclassique, fondée sur une modélisation économique simpliste, ne sont plus en mesure de répondre aux exigences de la réalité d'une activité économique complexe. Cette réalité a produit un large écart entre la théorie microéconomique néoclassique et les exigences nécessaires à l'élaboration de politiques microéconomiques répondant aux exigences d'une réalité complexe. Deux courants intellectuels ont émergé pour faire face à ce fait. Le premier dit que la théorie microéconomique néoclassique est devenue incapable de faire face aux exigences d'une réalité complexe qui a dépassé ses hypothèses théoriques et irréalistes, tandis que le deuxième courant estime que l'originalité de cette théorie et son histoire longue et renouvelée lui permettent de s'adapter aux exigences de la réalité complexe. La recherche conclut en soulignant la force et la vitalité de la théorie microéconomique dans sa forme néoclassique et les hypothèses qui l'accompagnent, ainsi que sa capacité à se renouveler pour contenir les exigences de la nouvelle réalité complexe, que ce soit par le biais d'hypothèses modernes ou par l'assimilation des résultats des sciences comportementales et institutionnelles contemporaines, d'une manière qui rend cette théorie plus cohérente et établie dans l'interprétation de la réalité complexe et dans la prédiction de ses événements futurs.

Based on the foregoing, we preferred in this study to divide the research into two chapters: the first chapter is about Personal eligibility, and the second one is meant to clarify objective eligibility.

Les mots clés: Théorie Microéconomique Néoclassique - Modélisation Economique - Réalisme - Economie Complexe.

أولاً: هوية البحث:

1.1 – المقدمة:

تشكل موضوعات الاقتصاد الجزئي مادة غنيّة للبحث والتحليل سواءً بالنسبة للمختصين الأكاديميين في حقل التحليل الاقتصادي، أم بالنسبة للفاعلين في النشاط الاقتصادي الجزئي على حد سواء، نتيجة للأزمات المتلاحقة التي تصيب الأسواق المحلية والعالمية، أصبح الاهتمام متزايداً في تحليل سلوكيات وقرارات الوحدات الاقتصادية وتفسيرها، وتعزيز قدرات التنبؤ بها على نحوٍ أمثل، بما يسمح بإدارتها لتحقيق أكبر استقرار ممكن في النشاط الاقتصادي بمستوييه الجزئي والكلي، فالظواهر الاقتصادية الكلية تستند في جوهرها إلى تفاعل كبير ومعقد من المتغيرات الاقتصادية الجزئية المعقدة على صعيد دوالِّ الإنتاج والاستهلاك، وتوازنات الأسواق والأسعار، وغيرها من العوامل المؤثرة الحاضرة في أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي الكلاسيكية أو المعاصرة.

1.2– إشكالية البحث:

تكمن الإشكالية بشكل مباشر في عدم استقرار بنية نظرية الاقتصاد الجزئي بشكلها الكلاسيكي، والنيوكلاسيكي السائد في سياق مقاربتها للنشاط الاقتصادي المعقد، سواء لجهة عدم مرونة هذه البنية النظرية من جهة، أو لجهة زيادة درجة تطور وتعقيد النشاط الاقتصادي بحد ذاته، وفق صيغ لم تكن معهودة من قبل، من جهة أخرى. وتتعالى الأصوات التي تتناول وتنتقد قدرة نظرية الاقتصاد الجزئي وأدواتها التقليدية على قراءة واقع الأزمات الاقتصادية أو التنبؤ بها، وبالتالي قدرتها على التعامل معها وتلافيها، أو تجاوز آثارها بشكل علمي وواقعي ومخطط، يعطي تحليل وتقييم فعالية نظرية الاقتصاد الجزئي مؤشراتٍ غير مشجعة حول كفاءة هذه النظرية في إدارة الأسواق، وفي ضمان منافع المنتجين والمستهلكين، وهذا ما يضع المقدرات التنبؤية والتفسيرية لهذه النظرية ضمن دائرة المساعي، أو المطالبة بتعديلها وتحديثها، بحيث تكون أكثر واقعية وموضوعية في التعامل مع الواقع الاقتصادي المعقد.

1.3– أهمية البحث:

الأهمية النظرية: يمكن للبحث أن يفيد بتقديم مقاربة لنظرية الاقتصاد الجزئي بواقعية وموضوعية، تسمحان للمختصين من محللين وباحثين وطلاب باعتماد ما يمكن اعتماده من قضايا ثابتة وراسخة في مكتبة هذه النظرية، ومراجعة تلك الافتراضات والمقاربات الفكرية الجدلية التي لا تحظى بتوافق على مستوى منظِّري التحليل الاقتصادي الجزئي، وتقديم رؤية حول كيفية التعاطي مع هذه المقاربات، لا سيما العصري منها، وإغناء النظرية وفتح آفاق فكرية ونظرية جديدة تعزز قدرة أدوات تحليلها.

الأهمية العملية: تعزيز أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي بمقاربات حديثة وعصرية، تتماشى مع قراءة الواقع، وتوظيف الدروس المستفادة من الأزمات والإشكاليات التي تعرضت لها بيئة عمل الاقتصاد الجزئي، بهدف معالجة الأزمات القائمة بموضوعية وواقعية، والتنبؤ بالأزمات ذات الطبيعة الاقتصادية الجزئية وتفاديها، أو وضع سيناريوهات مناسبة لتجاوزها، ولا سيما ما يخص عدم استقرار الأسواق والأسعار، والخلل الواسع في توازنات المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

1.4 – فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: تعد نظرية الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكية السائدة، نظريةً متكاملة ومتماسكة، وتمتلك من الأدوات التحليلية ما يكفي لتلبية متطلبات دراسة، وتحليل، وتفسير النشاط الاقتصادي الواقعي المعقّد، والتنبؤ بمآلاته بشكل مناسب، وعرض مقترحات تطبيقية كفيلة بالتعامل معه.

الفرضية الثانية: يفرض التباعد المتزايد بين جوهر نظرية الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكية النظري الفكري المجرد من جهة، والتعقيد المتزايد في بيئة النشاط الاقتصادي من جهة ثانية ضرورة تطوير النظرية من خلال تعزيز قدراتها التحليلية والتفسيرية والتنبؤية.

1.5 – أهداف البحث:

يهدف البحث إلى فتح آفاق فكر التحليل الاقتصادي الجزئي لدى المختصين في الاقتصادات العربية، لتوظيف إبستمولوجيا المعرفة الاقتصادية في تشخيص ومعالجة الإشكاليات الاقتصادية الجزئية الواقعية المعقّدة، على النحو الذي يساهم في تقليل الأزمات التي تتعرض لها الأسواق، أو منح المزيد من القدرة على إدارتها.

1.6 – منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج الاستقرائي[1]، الذي يبدأ بجزئيات تجريبية غير يقينية سعياً للوصول إلى قضايا عامة كلّيّة، وفقاً لمسار منهجي اصطُلح على تسميته بـ "التعميم الاستقرائي" "Inductive Generalization". بعد التعميم الاستقرائي، يحاول الباحث وضع افتراض يعلل به ما وصل إليه. تفيد معطيات تاريخ الفكر الاقتصادي بملاحظة أن نظرية الاقتصاد الجزئي، بصيغتيها الكلاسيكية والنيوكلاسيكة، لم تكن قادرة على تقديم معطيات تفضي إلى ضمان استقرار اقتصادات الدول التي تعرضت لأزمات[2] اقتصادية عميقة ترافقت مع أزمات اجتماعية حادة، وبتعميم هذه الملاحظة، يمكن القول بأن افتراضات ونماذج نظرية الاقتصاد الجزئي الكلاسيكية والنيوكلاسيكية لا تبدو موضوعية وواقعية وعملية بما يكفي لتفسير الظواهر الاقتصادية الحقيقية والتنبؤ بمساراتها، لخلق البيئة المناسبة لتفادي الأزمات المتكررة التي تضرب مختلف النظم الاقتصادية العالمية.

ومن المفيد عدم مقاربة الخلفيات الفكرية والمنهجية للأزمات الاقتصادية بشكل جزئي منفصل جغرافياً وتاريخياً فحسب، بل من خلال تعميم هذه الملاحظات على مستوى شمولي يفيد نظرياً وعملياً في التعاطي مع الواقع المعقد تفسيراً وتنبؤاً، ويربط Stadler بقوّة بين القوة التفسيرية للنظرية الاقتصادية، ومنهج البحث المستخدم في تناول أبحاث هذه النظرية حيث يقول: "تبدو مسألة تحسين القوة التفسيرية للنظريات الاقتصادية مسألةَ انتقاء المنهجية المناسبة، ويرى الكثير من الكتاب أن هذه المنهجية هي الاستقراء، لأنه على النقيض من الطابع التحليلي للاستدلالات والاستنتاجات الاستنباطية، يبدو أن الاستنتاجات التي تسهم في توسيع مضمون المادة محل البحث والحفاظ على الحقيقة المرافقة للمنهج الاستقرائي تعد بنمو المعرفة العلمية الحقيقية". (Stadler [2004]، ص. 280). ومن خلال الإقرار بصعوبة أو باستحالة رصد الملاحظة المتكررة عند اقتصاد معين أو دولة محددة بذاتها، كان لا بدّ من توسيع القاعدة التجريبية للاستقراء في العلوم الاجتماعية. يضيف Stadler: "إن اكتشاف التطور التاريخي يعد أمراً ممكناً فقط إذا قمنا بمقارنة التطور الاقتصادي لكافة الدول والأفراد، بمعنى دراسة التاريخ الاقتصادي، والتوصل إلى استنتاج القوانين من الحقائق التاريخية" (مرجع سابق ص. 208). واعتماداً على ما سبق، يستند هذا البحث في خلفيته المنهجية إلى أسس المنهج الاستقرائي في مقاربة الإشكالية المطروحة.

1.7 –الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

استناداً لما سبق طرحه تحت عنوان المنهجية، يمكن القول إن الحدود الزمانية والمكانية للبحث هي حدود تطبيق هذه النظرية في دول العالم المختلفة، في استعراض لأهم ظواهر الأزمة الاقتصادية (كفكرٍ وكنشاط)، لدى العديد من دول العالم، وكذلك على مختلف الحدود الزمانية لنشوء نظرية الاقتصاد الجزئي، بدءاً من صيغتها الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وحتى آخر المقاربات الفكرية والنظرية الحديثة حالياً.

1.8 –أصالة البحث:

[1] يرجع هذا المنهج في جذوره، إلى فكرة "القياس" في منهج التفكير عند أرسطو، ثم تطور لاحقاً ليأخذ صيغه المعتمدة في مداخل المقالات العلمية ولا سيما في العلوم الطبيعية لدى عدد من العلماء والمفكرين مثل Thomas Aquinace (1225–1274م)، Francis Bacon (1561–1626)، John Stiwart Mill (1806–1873 م) وغيرهم.

[2] برزت أزمة الكساد الكبير (1929–1933) على أكتاف نظرية الاقتصاد الجزئي الكلاسيكية، وكذلك توالت الأزمات الاقتصادية العالمية، ومنها أزمة أسعار النفط (عام 1973)، وأزمة أسواق المال الآسيوية (عام 1997)، وأزمة الرهن العقاري (عامي 2007–2008)، وتطلب الخروج من هذه الأخيرة عشر سنوات من برامج التدخل القوية لدى أقوى الاقتصادات العالمية.

تعتمد المكتبة الاقتصادية العربية بشكل عام، ومنها المكتبة الاقتصادية السورية، على تناول مفردات وعناوين النظرية الاقتصادية الجزئية وفق المنهج النيوكلاسيكي السائد، ويكاد يقتصر الاختلاف بين مراجع نظرية الاقتصاد الجزئي على التطبيقات العملية والرياضية مع التوافق الواسع حول الأسس النظرية والفكرية (نظرية المستهلك، نظرية المنتج، توازن السوق، وغيرها). ويحاول البحث فتح نافذة جديدة في المكتبة العربية السورية، لمراجعة هذه الأسس النظرية والسعي لتحديثها وعصرنتها وفق أحدث ما ينتجه الفكر العالمي الذي يتناول نظرية الاقتصاد الجزئي بالاعتماد على تحليل "الواقع المعقد" لبيئة عمل نظرية الاقتصاد الجزئي، ومن شأن هذا البحث أن يفتح الباب أمام الباحث السوري في مجال نظرية الاقتصاد الجزئي نحو عناوين أكثر حداثة وجرأة تتجاوز الروائز والافتراضات التقليدية وتضفي مزيداً من الواقعية والموضوعية على الأدوات التحليلية لهذه النظرية.

ثانياً: اغتراب افتراضات التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي عن الواقع الاقتصادي المعقّد:

يرى كثير من الاقتصاديين والمهتمين بالشأن الاقتصادي أن علم الاقتصاد لم ينجح على المستوى المطلوب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة (Elsner et al. [2015])، تتلخص وصفات النيوليبرالية التي تستند إليها نظرية الاقتصاد الجزئي، بدعوات مباشرة لـ"الخصخصة" "Privatisez"،" ورفع الضوابط" "De-regularisez"، واعتماد مبدأ التنظيم التلقائي للسوق، وغير ذلك من الأسس النظرية البسيطة من قبيل افتراضات التوازن الجزئي للسوق، وافتراض توفر "المعلومات الكاملة"، والمتعاملين العقلانيين في السوق، والسلوكات الفردية الأنانية التي تقود بمجموعها إلى تحقيق المصلحة العامة، وهو ما اصطلح على تسميته بـ"اليد الخفية"، والتي تبدو بمجملها، بشكل أو بآخر، منفصلة عن الواقع الحقيقي المعقد للنشاط الاقتصادي (Foster [2005]، كذلك [2006] ص. 1027–1075). لم تعد ثقة الليبراليين بقوى السوق وقدرتها على تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية ترقى لمواجهة العدد المتزايد من الانتقادات الموجهة لليبرالية من خارج ومن داخل العاملين في الحقل الاقتصادي، بالأحرى، لقد شهد العالم أقسى الأزمات المالية والاقتصادية حدةً منذ /80/ عاماً، كما شهد مؤخراً أزماتٍ متعددةً على صعيد الغذاء، والموارد، والمناخ، والصحة، بالإضافة إلى الأزمات الاجتماعية والسياسية، وحتى الأخلاقية كتلك المصاحبة لجائحة كورونا، والنزاع الروسي الأوكراني، وما صاحبها جميعاً من تأثيرات سلبية طالت سلاسل التوريد العالمية، ولا سيما في قطاعي الغذاء والطاقة، ومع تمدد هذه الأزمات، بَدَت الأسواق والشركات المالية، والصناعية عاجزةً عن إدارة وتحقيق الاستقرار، وإقامة التوازنات الجزئية والكلية التي تستند إليها نظريات التحليل الاقتصادي، وتعكس هذه الأزمات المستمرة، بجوهرها أو بمفاعيلها، حالة "علم الواقع الاقتصادي المعقد" "complexity-economics issue"، والتي تعبر عن المجموع غير المخطط، وغير المقصود للسلوكات السلبية لما يعرف في لغة الاقتصاد الجزئي بالعقلانية الفردية، لا يبدو أن هناك تنظيماً لسلوك المجتمع، إذ يبدو مجموعاً جبرياً لسلوكات الأفراد بتباياتها وانحرافاتها عن السلوك المعياري للنظرية، أكثر مما يبدو سلوكاً لمجموعة أفراد يعملون بشكل منظم وبروح الفريق الواحد وفق ما تفترضه النظرية النيوكلاسيكية.

منذ بداية الأزمة المالية 2007–2008، اتخذ الكثير من المختصين في حقل التحليل الاقتصادي ووسائل الإعلام والمجلات العلمية والدوريات المتخصصة الكبيرة ذات الأهمية البالغة على صعيد الرأي العام والمتخصص، مواقف سلبية واضحة ضد علم الاقتصاد النيوكلاسيكي "السائد"، والتي أشارت في غير مكانٍ إلى أن علم الاقتصاد هو العلم الوحيد الذي لم يطوِّر ذاته ومنهجَه المطبق، ليتلاءم مع ما أسماه "نهج التعقيد المتطور" "Developed Complexity Approach"، الذي فرضه تطور الاقتصاد العالمي ودرجة الاندماج الكبير بين الاقتصادات العالمية، وذلك بحجة أن هذا النشاط الاقتصادي الحقيقي لا يعتد بالطريقة التي يعمل بمقتضاها نموذج السوق الخاص وأفراده "العقلانيون" وفق ما يرد في علم الاقتصاد النيوكلاسيكي السائد (Buchanan [2008])، كما تناولت الانتقادات "عدم الجدوى المؤسف لعلم الاقتصاد المعاصر" في المجال النقدي (Buiter [2009])، كلُّ ذلك كان على أمل خلق نزعة متنامية "لمراجعة الافتراضات الأساسية لهذه العلوم" (Cohen [2007])، وذلك تعبيراً عن خيبة الأمل من بقاء هذه الفرضيات في "برج

عاجي غير مكترثة بالنشاط الاقتصادي المنهار" (Cohen [2009])، وعرَّت الأزمة المالية الإمكانات العملية للنظرية الاقتصادية، حيث وُصفَ علم الاقتصاد بأنه "عارٍ، بلا ملابس" (Nadeau [2008]، راجع أيضاً Warsh [2009]).

وقد صرّح عدد من خبراء الاقتصاد المعروفين في مجال "الواقع المعقد"، (راجع Colander [2009]، في تقريرهم الشهير بأن علم الاقتصاد النيوكلاسيكي السائد هو المسؤول الرئيس عن الأزمة المالية (2008).

ويبدو لكثير من النّقّاد أيضاً أن السعي لتطبيق سياسات النموذج الاقتصادي السائد من خلال تشكيل العالم وفقًا لنموذج "السوق المثالي" قد جعل العالم أكثر تعقيداً واضطراباً، بسبب عدم توفير مقومات التنسيق المؤسساتي الهادف لتحقيق الاستقرار في الأسواق، وعدم تدعيم هيكلية الأسواق بما يلزم من المؤسسات الاجتماعية (Nelson [2001]، McCloskey [1983]). وبناءً على بنية السوق الآنفة الذكر، عَرَفت الأسواق نزعة واضحة ومتزايدة باتجاه الفشل والإخفاق في تحقيق التوازن، المعبَّر عنه بالأزمات المتلاحقة التي تصيب اقتصادات العالم تحت عنوان "إخفاقات التعقيد" "Collapses of Complexity" (كما يرى(Mirowski [2010])، و لم يعد التعامل مع النماذج النظرية المبسَّطة كافياً لإدارة وتحليل النشاط الاقتصادي الواقعي، وسيكون لحظُ الحد المناسب من التعقيد أمراً ضرورياً لحل مشكلات في العالم الحقيقي، فالإقرار بضرورة التعامل مع "الواقع المعقد" هو جزء من المعالجة القائمة على السعي للحد من هذا التعقيد إلى أدنى الحدود الممكنة، مما يمكن من إدارة الموارد وتوجيهها وفق السياسات والأهداف المنشودة (انظر Ayres and Martina´s [2005]، Mirowski [2010]، King [2012]، Duarte and Lima [2012]، Heinrich [2013]، (Saviotti [2023]).

وقد حاول العديد من علماء الاقتصاد مجدداً، ولا سيما لاحقاً بعد الأزمة المالية التي حدثت عام 2008، التدقيق ومراجعة "النواة الصلبة" للاقتصاد النيوكلاسيكي السائد وإعادة تعريفها أو إعادة إنتاجها مجدداً، ولاسيما ما يتعلق منها بالنزعة "الفردية المنهجية"، أو الأداتية "instrumentalism"، أو التوازن، وذلك بهدف التأكد مما إذا كان مثل هذه الركائز الأساسية لنظرية الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكي لا تزال حقاً سارية المفعول، ولا تزال تُحقق استمرارية هذا التيار الفكري كمنهج نظري، ومعرفة ما إذا كان لا يزال موجوداً بالفعل، كبرنامج بحثي متماسك، وقابلاً للاستدامة بوضعه القائم، وهل ما زال موجوداً بالفعل في مواجهة تنوع واضح وكبير للاقتصاد في البحث والمنهجية، لا سيما في ضوء تقسيمه في العديد من المجالات الجديدة، مثل الاقتصاد التجريبي والسلوكي، والنمذجة المعقدة، ونظرية الألعاب، وتحليل الشبكات، أو محاكاة النظم في أجهزة الكمبيوتر؟ فيما يبدو أن عدداً متزايداً من الاقتصاديين يشككون بقدرة الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكي الكبيرة على التغيّر والتكيُّف وتعديل مبادئه وافتراضاته، محتفظاً بذات الوقت بقدرته على استمرار الهيمنة على الفكر التحليلي الاقتصادي (Arnsperger Varoufakis & [2006]، Kapelle [2013]). وهذا ما يطرح بالتالي الإشكالية الرئيسة المتمثلة بالفجوة بين الفكر السائد للتحليل الاقتصادي لدى المدارس الاقتصادية من جهة، والواقع المنفصل عنها، أو المخالف لها من جهة أخرى، وهذا ما يستوجب البحث عن خيارات أخرى، إن لم يكن لتقويم النظرية فليكن لفهم الواقع بشكل منهجي قابل للإدارة والتنظيم.

ويرى آخرون أن الاقتصاد النيوكلاسيكي بفكره الأصلي وأصوله التاريخية، لم يتشعب ويتفرع فحسب، بل أصبح مجزءاً ومفككاً، وبالتالي لم يعد موجوداً في الواقع بشكله الأصلي المعهود في فكر التحليل الاقتصادي. لذلك، يجب على الباحثين الابتعاد عن التركيز على المصطلح أو اسم الفكر بحد ذاته، وتركيز النقد على الانحرافات المنهجية التي طالت هذا المنهج الفكري من حيث اعتماد منهج البحث الاستنباطي والانسياق التام خلف النمذجة الرياضية الجامدة بدلاً من التركيز على الكشف عن طبيعة الواقع الاجتماعي وتطوير أساليب البحث المناسبة (انظر، Lawson [2013] لمناقشة الرياضيات الخاصة بعلم الاقتصاد المستقبلي، وانظر Keen [2012]، Chen&Giannakouros [2012]). حيث يصل Colander بشكل مباشر إلى نتيجة مفادها "موت الاقتصاد النيوكلاسيكي الجديد" (Colander، [2008])، في حين رأى اقتصاديون آخرون أن الاقتصاد النيوكلاسيكي السائد بات يعاني مما يسمى بـ "التنافر المعرفي" "Cognitive Dissonance" بين قِيَمِه وافتراضاته الذاتية، أو التزامات الاقتصاد السياسي الذي قام عليه من جهة، والواقع الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى (Kessler [2010]، Kapeller [2013]، Elsner [2008]،

Colander[2010]). بالمقابل، يبدو للكثيرين اليوم أن الاقتصاد النيوكلاسيكي السائد أكثر حيوية من أي وقت مضى من وجهة نظر سياسات العلوم، إذ تنزع مختلف الكتابات الاقتصادية إلى اتخاذ موقف غير مرحَّب تجاه التعددية في الخطاب الاقتصادي ومناهج النشر والتدريس (Lee and Elsner [2008]، [2010])، وذلك "تلمساً لمخاطر زيادة النمذجة الأحادية في حقل العلوم الاقتصادية" (Elsner et al.، [2015] ص. xii). ومع ذلك، أصبح نظام السوق الرأسمالي الصرف مثار تساؤلات على نطاق واسع في ظل الأزمات الاقتصادية والمجتمعية والبيئية والسياسة التي يشهدها العالم، حيث تزايدت الدعوات إلى تبني نهج أكثر تعددية في فكر التحليل الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص في مجال التحليل الاقتصادي الجزئي الذي بدأ يتوسع نطاقه وينفتح على فروع وعناوين فكرية أكثر تنوعاً في السنوات الأخيرة (Elsner et al، [2015]، ص. Xii، Keen [2009]، Raveaud [2009]، Akerlof_ [2007]).

وثمة وجهات نظر تفيد بإمكانية تقديم واعتماد نموذج موحد وجديد من النماذج القياسية العامة، يجمع بين وجهتي نظر كل من الاقتصادين النيوكلاسيكي التقليدي والمعاصر غير التقليدي، تحت عنوان "علم اقتصاد الواقع المعقد" "complexity economics" الذي يعتبره الكثيرون بمثابة تحوُّل منهجي في الفكر الاقتصادي المعاصر (Fontana [2008] يتحدث عن تطبيق شامل ومبكر عن الاقتصاد الجزئي للواقع المعقد "complexity microeconomics"، Tisdell [2013]؛ راجع أيضاً، Axelrod [1997] Beinhocker [2005]؛ Garnsey McGlade [2006]، Chen [2010]، Kirma [2011]). يذكر Colander أن التفكير بالواقع المعقد لطالما كان حاضراً في تاريخ الفكر الاقتصادي، وقدّم إرثاً غنياً ساهم في تحديث وعصرنة شاملين في هذا الحقل المعرفي (Colander [2008]). في حين دعا كل من (Helbin&Kirman) إلى "إعادة التفكير في علم الاقتصاد باستخدام نظرية التعقيد"

(Helbing&Kirman [2013])، وهو ما يُعدُّ إعلاناً لبداية حقبة جديدة في علم الاقتصاد (.Holt et al [2011]). ينتج علم الاقتصاد الجزئي للواقع المعقد "Complexity Microeconomics" عن عدد من المصادر، منها: تحليل الأنظمة الديناميكية والمعقدة، وظهور المقارنات البيولوجية، والفيزياء الإحصائية الحديثة، وعلوم السكان وعلم الاقتصاد التطوري، وتحليل الشبكات، وتطبيقات نظرية الألعاب (التطورية)، وعلم الاقتصاد السلوكي التجريبي، والفرص التحليلية الجديدة للنمذجة المعقدة والمحاكاة الحاسوبية، وكذلك من الاقتصاد المؤسساتي التطوري وغير ذلك (Foster [2005]–[2006]، .Elsner et al، [2005]، ص. XV.، Colander، [2010] ، ص .1، Marchioro&Badia [2022]، Yoeli [2022] حول نظرية الألعاب التطورية والسلوك اللاعقلاني).

ثالثاً: ملامح الاقتصاد الجزئي للواقع المعقد "Complexity Microeconomics":

بناءً على ما سبق، يتطلب بناء أسس علم الاقتصاد الجزئي الذي يتناول الواقع المعقد "Complexity (micro-)economics" أن يتم التعبير عن اقتصاد السوق الواقعي مفاهيمياً كظاهرة معقدة، متمثلة بمجموعة من الآليات والمؤسسات والتي تبدو غير منسجمة مع مبادئ النظرية الأساسية لاقتصاد السوق الحر، والتي تمثل بشكل مباشر جوهر الدور التدخلي للدولة، كأحد متطلبات التعامل مع هذا الواقع المُعقّد. تتمثل هذه المؤسسات والآليات البيروقراطية بشكل رئيس بالبنى التنظيمية والإدارية للمؤسسات التي تتدخل مباشرةً في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي في الأسواق والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية الأهلية غير الرسمية، بالإضافة إلى القطاع العام المنظّم، وتعطي هذه الوحدات المتفاعلة مجتمعة الأرضية المناسبة والكافية والقدرة على العمل لآلية لامركزية عفوية اعتدنا على تسميتها في أدبيات التحليل الاقتصادي الجزئي النيوكلاسيكي بـ"السوق" أو "اليد الخفية" (Saviotti [2023]).

ولا يعني ذلك أن "النظام الاقتصادي اللامركزي" أو "اقتصاد السوق الحر" ليس فاعلاً أو مناسباً بحد ذاته، بل على العكس من ذلك، قد تكون اللامركزية أحد متطلبات النظام الاقتصادي للتعامل مع تعقيد الواقع، والتي قد تتبع بدورها من واقع "تجزئة الأسواق" و"الفردانية"، لكن افتراض أن الفاعلين الاقتصاديين، الذين يسعون بأنانية وفردانية لتعظيم منافعهم وأرباحهم الخاصة، هم جميعاً متماثلون ومن نوع واحد، ليس بالتأكيد الافتراض الأمثل لتفسير التفاعل والارتباط المباشر في العالم الحقيقي وما يرتبط به من تعقيد (Khoder، [2010])،

ويتطلب تنسيق وإدارة سلوك الفاعلين الواقعيين، وتبسيط مشاكل اتخاذ القرار المعقدة غالباً، من خلال الدور التدخلي حتى يصبحوا قادرين على العمل بشكل جماعي ومتناسق ومنتج بالنسبة للجميع، توفر ثلاثة عناصر رئيسة على النحو الآتي:

- التنسيق من خلال التفاعل التعاوني المؤسسي الواعي والمكتسب بشكل مشترك لمعالجة الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية بعيداً عن صيغ المنافسة المدمرة التي قد تؤثر سلباً في السوق.
- الحاجة الماسة للدور التدخلي للدولة في رعاية وتوجيه قوى السوق، حيث يجب التدخل، بحسبان أن قوى السوق ستفضي، بشكل أو بآخر، إلى أزمات متتالية، لأنه لا يمكن لافتراضات السعي إلى تحقيق المصلحة الشخصية أن تفضي تلقائياً إلى تحقيق الاستقرار المستدام في السوق.
- الحاجة للامركزية في التعامل مع بعض ردود الفعل الفردانية والعفوية لبعض الفاعلين الاقتصاديين، أو الوحدات الاقتصادية، تجاه تغيرات الأسعار، وترك هامش مقبول لآلية العرض والطلب في إدارتها.

وهنا يبرز الدور المحوري للسوق كمكمِّل لعمل المنظمات الأهلية غير الرسمية، ولدور المؤسسات الرسمية للدولة، بحيث تشكل هذه الثلاثية شرطاً أساسياً للتعامل الواقعي مع الواقع الاقتصادي المعقد (Colander [2007]، [2009]، Saviotti [2023]).

تقدم هذه المقاربة فهماً جديداً للنشاط الاقتصادي باعتباره نظاماً مترابطاً ومعقداً، حيث يمتلك الفاعلون الاقتصاديون خيارات استراتيجية مختلفة ودوافع متداخلة ومعقدة لتوجيه السلوك والقرار الاقتصاديين، وعندما يكون الفاعلون الاقتصاديون مترابطين بسلوكهم وقراراتهم في سياق ممارستهم لنشاطاتهم، سيدركون من هذه التجربة أن عليهم التفاعل بعضهم مع بعض بشكل متكرر، بحيث يتعلمون من هذا التفاعل المباشر ما يهذِّب ويوجِّه خياراتهم وقراراتهم وما يحقق مصالحهم الجماعية، وهذه الفكرة بالذات هي جوهر أحدث مقاربات التحليل الاقتصادي الجزئي المتمثل بنظرية الألعاب ولا سيما في النسخة الديناميكية منها " Dynamic Game Theory" التي تلحظ تعقيد بيئة التفاعل بين الفاعلين الاقتصاديين (Parilina E., et al. [2022]، Deulofeu [2022])، وسيتكفل التفاعل المشترك والمتكرر مع التعلم والابتكار السلوكي بتوفير الأرضية المناسبة لإيجاد حلول للمشكلة المعقدة والمتجسدة بإدارة التنسيق المشترك بين الفاعلين الاقتصاديين، حيث يمكن أن يتمثل هذا الحل بشكل أو بآخر بتقليل "التعقيد المنظم" "systemic complexity" أي التعقيد المنهجي الذي يتسم بخصائص واضحة تجعله يأخذ صفة الانتظام والتكرار، فيصبح بالتالي قابلاً للتوصيف والتنبؤ ووضع الحلول المناسبة، ويوفر ذلك أيضاً مساحة للبحث والابتكار والتعلم المشترك وإنشاء المعلومات الجماعية والمشتركة التراكمية التي يتم البناء عليها لتصميم نماذج تفاعل مشترك تحقق مصلحة الجميع وتقلل درجة التعقيد، أو تسمح على الأقل بإدارة هذا التعقيد بما يمنع تنافر المصالح وضياع الجهود، وبالتالي تفادي ما يمكن من أزمات اقتصادية ناتجة عن قرارات أو سلوكيات الفاعلين في السوق.

ولا بدّ من تسجيل ملاحظة أن النتائج السلوكية للعقلانية قد تكون مختلفة تماماً في ظل ظروف التفاعل المشترك والمعترف به وفي ظل نتائجه التصحيحية على المدى الطويل من جهة، مقارنة بنتائج العقلانية النيوكلاسيكية التي تقول بحرية السلوك، وتعظيم المنفعة الشخصية، وفق نموذج ستاتيكي سكوني من جهة أخرى (للمزيد من التفصيل حول المعالجة الكلاسيكية لمسألة العقلانية، راجع على سبيل المثال، "الحمقى العقلانيون"rational fools " لـSen [1977]، Khoder [2010]، Kovács [2022]).

لما سبق، دعا العديد من الاقتصاديين إلى إدخال صيغ جديد للتدريس وأنواع جديدة كذلك من المناهج والكتب التدريسية (Colander [2000]). ويرى Colander أنه، ونظراً لوجود عدد متزايد من الخبراء والمختصين بحقل الاقتصاد الجزئي أصبحوا متمرنين على الأساليب الجديدة لتدريس اقتصاديات الواقع المعقد، فإن هذا يدعو لتوقع حدوث تغيير كبير في نصوص علم الاقتصاد الجزئي Colander [2010، ص.1]. وبالمقابل، يتوصل Reddy من خلال مراجعة شاملة للمرجع الأكاديمي الواسع الاستخدام (Mas-Colell et al [1995]) إلى نتيجة مفادها أنه ليس هناك حتى الآن الكثير من العمل المنجز على طريق بناء نموذج فكري اقتصادي يتناول قضايا التعقيد والتفاعل المشترك بين الفاعلين الاقتصاديين، بعيداً عن النمذجة النظرية، ويتساءل الكاتب عمن يجب أن يقوم لهذا الدور؟ (Reddy [2013]). يشعر العديد من الاقتصاديين في الوقت الحاضر أن النظام يقترب

بالفعل من عتبة الاستثمار الجماعي، لهذا التوجه نحو النهج الجديد لعلم الاقتصاد، إلا أن الأمر قد يستغرق وقتاً ليس بالقليل (Farmer [2011]، ص. 30). ويعيد هذا المرجع الأكاديمي صياغة المبادئ الأساسية لنمذجة وتدريس علم الاقتصاد الجزئي، على قاعدة ثراء واتساع اقتصاديات الواقع المعقد التي تطورت في العقود الثلاثة الماضية، وقد أصبح نموذج السوق المثالي "perfect-market model" في الغالب حالة خاصة جداً في فضاء التحليل الاقتصادي الجزئي الجديد ببنيته المعقدة، وسلوك وحداته التي يصعب التنبؤ بها بشكل مجرد: "لم يعد الاقتصاد الجزئي مجرد أسواقٍ مجردة تدار بمعادلات العرض والطلب، بل أصبح يعكس مجموعة أوسع من إشكاليات التنسيق والتفاعل البيني بين الوحدات الاقتصادية، بالإضافة إلى صيغ التفاعل الممكنة بين هذه الوحدات بناءً على معطيات لا رياضية فحسب، بل نفسية واجتماعية وإنسانية وغير ذلك أيضاً من أبعاد ومؤثرات صنع القرار والسلوك الاقتصاديين، وهذا ما يعكس حقيقة أن العالم الحقيقي، هو أيضاً أوسع بكثير وأكثر تنوعاً في أشكاله، ومؤثراته، وآليات عمله، وتفاعلات مكوناته، مقارنة بما تتضمنه نماذج وجوهر الاقتصاد الجزئي التقليدي. فالاقتصاد الجزئي التقليدي لا يبدو يشبه العالم الحقيقي بشكل كافٍ" (Elsner et al. [2005]، ص. xvi). ويؤكد الكاتب مرة أخرى على أن الاقتصاد الجزئي مع دخوله هذا المدار الجديد من الواقعية والتعقيد، فإنه لن يفقد خواص الدقة والنمذجة الرياضية، وقابلية الاختبار التجريبي، ولن يفقد أيضاً قابليته الجيدة للتدريس، بل إنه بالمقابل، سيكتسب أهمية وفائدة عاليتين على المستوى المهني، وعلى مستوى معالجة المشاكل، والوصول إلى حلول واقعية حيالها.

رابعاً: من نقد التحليل الاقتصادي الجزئي الكلاسيكي إلى الواقع المعقد: ما بعد الانطواءة التحليلية:

استناداً للمقاربات المذكورة أعلاه، يمكن تعريف علم الاقتصاد الجزئي بمنظوره المتطور الذي يلحظ الواقع المعقد، بأنه العلم" الذي يدرس عمليات التنسيق والتنظيم والتعاون في الواقع المعقد بين الفاعلين الاقتصاديين الفرديين في ظل ظروف التفاعل المباشر وكذلك في ظل ظروف عدم اليقين" (Elsner et al. [2005]، ص. 22. راجع أيضاً Zouboulakis [2017]).

نتناول فيما يلي من وجهة نظر تحليلية، أهم ردود الفعل على الأسلوب الذي يتم بموجبه عرض "نظرية الأسعار" لدى مؤسسات التعليم العالي خلال المدة التي سبقت الأزمة العالمية الأخيرة بوقت طويل. في عام 1991، أشار تحقيق رسمي في الكليات والجامعات الأمريكية إلى الاستخدام المفرط للتقنيات والنماذج الرياضية في أقسام العلوم الاقتصادية، وينتهي التقرير إلى خلاصة صريحة وواضحة تعبر عن قلق عالمي يمكن اختزاله بالعبارة الآتية: "تخشى اللجنة أن تخَرِّجَ برامج الدراسات العليا القائمة جيلاً يضم عدداً كبيراً جداً من العلماء الأغبياء، يتمتعون بمهارات تقنية ورياضية لكنهم بعيدون عن القضايا الاقتصادية الحقيقية" (Krueger [1991] ص. 1044–5). يبدو هذا الواقع نتيجة طبيعية لاتجاه مزمن وطويل الأمد لإحداث نوع من التجانس في المناهج الاقتصادية للجامعات الأمريكية بين منهج "التعددية" "pluralism" الذي ساد في المدة بين الحربين العالميتين من جهة ومنهج النيوكلاسيكية "neoclassicism" الذي ساد في المدة ما بعد الحرب من جهة أخرى، تم استبدال منهج المدرسة المؤسساتية "Institutionalist School" (Veblen، Hamilton، Ayres، Commons، Mitchell)، بالإضافة إلى منهج "التاريخ الاقتصادي" "economic history" في جامعة هارفارد (Schumpeter، Gershenkro، Kuznets) وغيرها من قبل الاقتصاديين الانتقائيين[1] (J.M Clark، F. Knight) بمنهج جديد يقوم على طريقة تفكير متجانسة غيرت ما يدعونه (Barber [1997]، Morgan&Rutherford [1998]، Kovács [2022]). بـ"الروح المهنية لعلم الاقتصاد" "professional ethos of economics".

في أوروبا، ومع الإقرار بوجود العديد من التقاليد القومية والوطنية للفكر الاقتصادي، فإن النزعة نحو التجانس في علم الاقتصاد تبدو أقلّ وضوحاً، ومع ذلك، كانت هناك أيضاً ردة فعل من طلاب كليات الاقتصاد ضد مناهج التحليل الاقتصادي في فرنسا في حزيران من عام 2000، حيث عرفت هذه الحركة باسم "علم الاقتصاد الانظوائي أو الذاتي" "Autisme-Economie"، بمعنى انعزال علم الاقتصاد عن الواقع، وبقائه في فلك الافتراضات الذاتية للعلم، وعدم قدرته على مقاربة الواقع الحقيقي للكيانات

[1] يعرف النموذج الانتقائي بالاختصار (بنموذج OLI- Ownership, Location Internalization) نظرية اقتصادية مبنية على المقاربة الاقتصادية التي قدمها John H. Dunning في العام 1979، حول ما يمكن تسميته بنظرية التضمين "internalization theory ".

الاقتصادية الإنسانية والمؤسساتية، وسرعان ما استرعت هذه الحركة، ضد الإفراط في النمذجة الاقتصادية، والافتقار إلى التعددية في الأقسام الاقتصادية، انتباه واهتمام العديد من الاقتصاديين المعروفين عالمياً مثل Amartya Sen ، Robert Solow، Olivier Blanchard، James Galbraith وغيرهم، وامتدت إلى العديد من الجامعات، مثل كامبريدج (المملكة المتحدة، كانساس وهارفارد)، وساهمت في تأسيس المجلة الإخبارية الرقمية باسم "ما بعد التوحد" Post-Autistic Newsletter في أيلول من العام 2000، (Fullbrook [2003]، ص.3–17) التي أصبحت فيما بعد مجلة "علم اقتصاد العالم الواقعي" " Real-World Economics Review ، (Guerrien et al. [2002]، Keen [2009]). يمكن الوقوف على مثل هذا النقاش الحاد في الأدب الاقتصادي الفرانكوفوني المعاصر في الكتاب الغني جداً لـ .Coriat et al [2017] الذي يحمل العنوان "مأساة العلمانية في علوم الاقتصاد" والذي يتناول بقوة الخشونة و"الفظاظة" التي تناول فيها كل منCahuc et Zylberberg [2016] الإنكار الاقتصادي" " Le négationnisme économique". يرى Agnes Labrousse في (Coriat et al. [2017]) كيف أن الابستمولوجيا المعاصرة تؤكد على أن تعدد المقاربات والمناهج ليس سبباً لـ "نسبية"[1] جاهلة وغير متحضرة، بقدر ما هو الشرط الضروري لديناميكية العلوم، وذلك في سياق الدفاع عن عدم وجود "قوانين" موحدة وثابتة لعلم الاقتصاد (راجع .Coriat et al [2017]، ص. 41–55)، والتأكيد على تحوله في العقود الثلاثة الأخيرة بشكل واضح إلى علم تجريبي (Saviotti [2023]). يعتقد بعض النقاد البنّاءين أن "التفكير الاقتصادي الأساسي" الوارد في نظرية الاقتصاد الجزئي مهم ويستحق تعليمه للطلاب (Guerrien et al [2002])؛ كما إن القضايا الأساسية للفكر النيوكلاسيكي لا ينبغي استبعادها من المناهج الدراسية بقدر ما يجب وضعها جنباً إلى جنب مع البدائل والخيارات الفكرية الأخرى، على الأقل حتى تأتي اللحظة التي يتم فيها التوصل إلى تصور أكثر ملاءمة للنشاط الاقتصادي الإنساني ولعملية صنع القرار (Hodgson [2009]). فيما يرى عدد آخر من علماء الاقتصاد أنه يمكن تدريس نظرية الاقتصاد الجزئي بشكل صحيح مع ضرورة توظيف العديد من المشكلات الاقتصادية التطبيقية كدراسات حالة، بدلاً من الأدوات الشكلية المعتادة لاقتصادات التوازن العام (McCloskey [2000]، (Verboven [2021]).

خامساً: المقاربات الحديثة لنظرية الاقتصاد الجزئي للواقع المعقد:

بناء على ما سبق، يرى عدد من المفكرين أن ثمة ما يستحق الاحتفاظ به والحفاظ عليه في نظرية الاقتصاد الجزئي القياسي، ومعرفة كيفية تدريسه، وفيما يلي بعض المقترحات:

1. التأكيد على أفضلية الفكر والجوهر الاقتصادي على التقنيات الرياضية (McCloskey [2000]، Hodgson [2009]، Krugman [2009]). وهذا ما يعني إعطاء الأولوية للمفاهيم والأفكار الاقتصادية بدلاً من التضحية بواقعية النظرية في سياق السعي وراء النماذج الرياضية (Fine & Milonakis [2009]). يجب أن يكون كلّ من النظرية ومناهج التدريس متوافقين مع العوامل السببية الواقعية للنشاط الاقتصادي (Zouboulakis [2014] ص. 51–54).

2. الاعتراف بأن الأفراد لديهم قدرات معرفية وحسابية محدودة في سياق متابعة مصالحهم الاقتصادية (Henry Simon)، بالإضافة إلى أن القرارات الاقتصادية غالباً ما تحددها "الأرواح أو الغرائز الحيوانية" "animal spirits" – والتي تعني الرغبة التلقائية في العمل بدلاً من التقاعس عن العمل" (Keynes [1936] ص. 161–2؛ Akerlof&Shiller [2009] ص. 5)، ومثل هذا الفهم لآلية وحقيقة عمل النشاط الاقتصادي، سيساعد طلاب التحليل الاقتصادي في بداية دراستهم على فهم أن الأسواق غير مستقرة داخلياً وذاتياً، بغض النظر عن برنامج السياسة الاقتصادية المتبع، وقد كان Keynes محقًّا عندما قال: "نحن فقط نذكر أنفسنا بأن القرارات البشرية التي تؤثر في المستقبل، سواءً كانت شخصية أو سياسية، أو اقتصادية، لا يمكن أن تعتمد على التوقعات الرياضية الصارمة، لأن أساس إجراء مثل هذه الحسابات غير موجود" ([1936]، ص. 162 –3،

[1] كمفهوم نقيض للمعيارية النمذجية.

راجع أيضاً (Badia & Marchioro [2022]، Yoeli [2022] حول نظرية الألعاب التطورية والسلوك اللاعقلاني، Khoder [2010] حول تطور افتراض العقلانية الاقتصادية في نظرية الاقتصاد الجزئي).

3. سيقود ما سبق أيضاً، للاعتراف بأنه على الرغم من أن هدف المحلّل الاقتصادي يجب أن يكون فهم النشاط الاقتصادي بطريقة كمية تحليلية، فإن الظواهر الاقتصادية ليست بمجملها قابلة للقياس الكمي، وفي النمذجة الاقتصادية، عادة ما يتم إهمال أو تحييد المتغيرات غير القابلة للقياس الكمي (Mayer [1996])، وهذا ما يقود إلى تحييد الكثير من السلوكيات الثقافية التي تؤثر بشكل كبير في قضايا اقتصادية هامة من قبيل ريادة الأعمال، والادخار، والاستثمار، وحتى الاستهلاك (Akerlof&Shiller [2009]، ص. 174 Takemura [2021])].

4. تحليل شامل لفصول نظرية الاقتصاد الجزئي السائدة، والتي تركز على الترابط الاستراتيجي بين الفاعلين الاقتصاديين، مثل الاحتكار الثنائي، المنافسة الاحتكارية، ونظرية الألعاب التفاعلية، ولا ينبغي ذكر المنافسة التامة إلا كحالة استثنائية لصيغ السوق. إذ من المفيد التركيز على المجالات التطبيقية للاقتصاد الجزئي من أجل الكشف عن التفاعل بين المفاهيم الاقتصادية الأساسية والبنى المؤسساتية للاقتصاد الحقيقي (Backhouse [1997]، ص. 215، Backhouse [1998]، Kovács [2022]).

5. يجب تخصيص جزء كبير من مناهج التحليل الاقتصادي الجزئي لتوصيف وتحليل إخفاقات السوق نظرياً وتطبيقياً، باستخدام أمثلة حقيقية للعوامل الخارجية على مستوى الإنتاج والاستهلاك، ومشاكل عدم تناظر المعلومات، وسوء الاختيار "adverse selection"، والمخاطر الأخلاقية، والتخصيص غير الفعال لحقوق الملكية. بحيث يكون مثل هذه الأمثلة مدعاة لانفتاح التفكير التحليلي على آفاق أكثر واقعية للتعاطي مع الواقع المعقد (Verboven [2021]).

6. يرى Zouboulakis [2017] أن أول شيء يجب أن تقوم به كليات ومدارس العلوم الاقتصادية لجعل مناهجها أكثر صلة بالاقتصاد الحقيقي، هو تعزيز مكانة التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي في هذه المناهج، وفيما يتعلق بالأول، كتب المؤرخ الاقتصادي الحائز على "جائزة نوبل" في الاقتصاد Douglass North: "التاريخ الاقتصادي هو حكاية كئيبة عن سوء التقدير الذي قاد إلى الجوع، والمجاعة والهزيمة في الحرب والموت والركود الاقتصادي والكساد، كما قاد فعلياً إلى اختفاء حضارات بأكملها. وحتى أكثر عمليات الدراسات والأبحاث العرضية غير الرسمية لأخبار اليوم تشير إلى أن هذه الحكاية ليست ظاهرة تاريخية بحتة" (North، [2005]، ص. 7).

إن مجرد الاعتراف بهذا الوضع التعددي الفعلي يجب أن يقود مدرسي العلوم الاقتصادية إلى التعاطي الفكري باحترام متساوٍ مع النظم والمناهج التعليمية والنظريات المتنافسة على حد علمهم، ولعل من بين المبادرات الأكثر أهمية على هذا الصعيد هو النقاش بين "Friedman-Samuelson-Machlup" في أوائل الستينيات، والمعروفة أيضاً باسم "الجدل الوضعي–الوصفي" "positivist-descriptivist controversy" حول الوضع التجريبي لفرضية التعظيم "maximization hypothesis". وكما هو معروف، فقد انتهى الجدل للأسف، كما يقول العديد من الاقتصاديين، مع انتشار أطروحة Friedman القائلة بأن "النظريات جيدة للتنبؤات فقط" "theories are good for predictions". بهذا المعنى، من غير المجدي انتقاد الطبيعة غير الواقعية للافتراضات الاقتصادية مثل العقلانية الاقتصادية "economic rationality"، لأن الهدف من أي افتراض هو فقط توفير الأساس والأرضية العلمية المناسبة لإنتاج تنبؤات ناجحة، وهذا هو معنى حيلة أو "خدعة F"، "F-twist" الشهيرة: "كلما زادت أهمية النظرية، كانت الافتراضات غير واقعية" (راجع أيضاً Hodgson [2003]، ص. 160).

تم طرح سلسلة من التجارب بهدف الكشف عن "الإرشادات" "Heuristic" التي يتبعها الأفراد، بالإضافة إلى الانحرافات التي يتعرضون لها في سياق اتخاذ القرار في ظل حالات عدم اليقين، وأظهرت نتائج التجارب العملية أن الأفراد يميلون إلى أن يكونوا عرضة للخطأ وربما غير عقلانيين، ويعانون من "سلوك غير رشيد"، وأكدت تجارب أخرى أن صنع القرار يتشكل من خلال ما يسمى "تأثيرات التأطير" "framing effects": يؤثر الوصف التعبيري والدلالي للنتائج المحتملة بشكل كبير في خيارات الفرد؛ إذ

يميل صانعو القرار إلى القبول السلبي لصياغة الخيارات المختلفة ويتأثرون بشكل خاص بالخيار الافتراضي "default option". لذلك، قادت ملاحظة ومتابعة وتحليل سلوك المستهلك والمنتج في ظل صيغ السوق المختلفة إلى تمثيل أكثر واقعية للسلوك الاقتصادي العقلاني. (من قبيل "عدم حساسية تجاه حجم العينة"، "تجاهل المعدل الأساسي"، "المفاهيم الخاطئة عن الفرصة" " misconceptions of chance"، "الأوهام المعرفية" "cognitive illusions "، و"الانحراف التأكيدي" "confirmatory bias"،" المثابرة على الإيمان" "belief perseverance"،"التثبيت" "anchoring" إلخ (Rabin، [1998]، ص. 24–30، Ramos [2018]). من أهداف المقاربات التحليلية الحديثة أيضاً تعزيز الروابط التجريبية في سياق تدريس مناهج الاقتصاد الجزئي، والتأكيد كذلك على تبني رؤية أوسع اجتماعياً للنشاط الاقتصادي، وتتبنى النظرية الاقتصادية السائدة وجهة النظر القائلة بأن الأفراد يعيشون بمفردهم في حالة ما قبل–اجتماعية للمجتمع "pre-social state of society" ويعملون بمعزل عن غيرهم من البشر (Arnsperger & Varoufakis [2006])، وتنكر النظرية النيوكلاسيكية السائدة، لأسباب نظرية أو تقنية أو أيديولوجية، في الواقع جوهر التبادلات الشخصي البيني للأفراد المتفاعلين في النشاط الاقتصادي، مقابل التركيز على مبدأ الفردانية "Individualism". يرى Kenneth Arrow (1994، ص. 2) أن التعرف على تأثير البيئة الاجتماعية في السلوك الفردي يعني تحديد "العنصر الاجتماعي غير القابل للإزالة والتحييد في النشاط الاقتصادي". وبشكل أوضح من ذلك، فإن المداولات والمحاكمات العقلانية غير ممكنة إلا من خلال التفاعل مع نسيج البيئة والمؤسسات الاجتماعية (Hodgson، [2003]، ص. 163، Kovács [2022]). نتيجة لذلك، أنتج علماء الاجتماع مثل Mark Granovetter، Neil Smelser، Richard Swedberg، Carlo Trigilia، Viviana Zelizer، وغيرهم على مدار العشرين عاماً الماضية، الكثير من الأبحاث النظرية والتجريبية المهمة التي تعمق معرفتنا بالطريقة التي تجري بها المعاملات الاقتصادية فعلياً على أرض الواقع. من عناوين هذه الأبحاث نورد: النتائج حول الأهمية النسبية لدور الدوافع غير المادية في إنجاز النشاطات الاقتصادية؛ أهمية نظام مؤسسات الائتمان الدوار " Rotating Credit Associations" في البلدان النامية؛ دور التعاون والتنسيق غير الرسمي بين الشركات الصناعية؛ معنى الدوائر الائتمانية والتجارية بين أفراد الأسرة والفعاليات الاقتصادية الأخرى؛ بالإضافة إلى غير ذلك من العناوين الهامة التي تركز على البعدين الاجتماعي والنفسي في صنع واتخاذ القرار الاقتصادي. ويرى Ronald Coase [2002] أنه يجب على الاقتصاديين أن يحشدوا دعم المحامين وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلماء آخرين من حقول معرفية أخرى، لتعزيز القدرة التحليلية في دراسة النشاط الاقتصادي من أجل فهم سبب كون تكاليف المعاملات على ما هي عليه بالفعل. وهذا المنحى في إدماج العلوم الأخرى في التحليل لااقتصادي يمثل فعلياً "عكس الإمبريالية الاقتصادية "economic imperialism "التي تذهب إليها بعض صيغ المدرسة النيوكلاسيكية. يرى عالِم الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكي البارز، Hal Varian أن الاقتصاد هو علم سياسات "policy science"، وعلى هذا النحو، يجب قياس مساهمة النظرية الاقتصادية في علم الاقتصاد من خلال مدى مساهمة النظرية الاقتصادية في فهم وإدارة السياسات الاقتصادية"، كما يرى Varian أن وجود طريقة معينة لمقاربة الواقع الاقتصادي هو أفضل من عدم وجود هذه الطريقة، لحتى لو أدت إلى الخطأ (Varian [1997]، ص. 109).

سادساً: النظرية الحديثة للاقتصاد الجزئي:

تطويرٌ لنظرية الاقتصاد الجزئي بنسختها النيوكلاسيكية لا قطيعةٌ معها:

ليس من السهولة الادعاء بأن نظرية الاقتصاد الجزئي قد وصلت إلى لحظة تاريخية ومفرق فكري يتم عنده التخلي عن ثوابت وروائز المدرسة النيوكلاسيكية السائدة بنمذجتها ومقارباتها الكمية. إذ لا تزال نظرية الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكية اليوم تعاني من "حسد الفيزياء" "Physics' envy " في القرن التاسع عشر وتشترك في "أيقونة العلميَّة" "icon of scientificity" نفسها منذ Jevons وWalras (Mirowski، [1989]). لكن من المفيد أيضاً الاعتراف بأن هناك تراكماً كمياً نوعياً في مقاربة هذه النظرية يتمثل بالانتقال التدريجي من التصوّر القديم لاقتصاد السوق الذي يحقق التوازن الذاتي، نحو مفهوم جديد يتمحور حول التفاعل الواقعي

بين الفاعلين الاقتصاديين، ويلحظ أثر البيئات الاجتماعية والنفسية والسلوكية في صنع القرار الاقتصادي، وهذا ما يعد بحدّ ذاته تطوراً مهماً لا بد لكليات الاقتصاد في المنطقة العربية ولا سيما في سورية من أن تأخذه بعين الاعتبار.

يرى Markey-Towler [2019] أن نظرية الاقتصاد الجزئي الجديدة يجب أن تسمح بإمكانية شرح المعطيات الجديدة عن سلوك الفاعلين الاقتصاديين بأبعادها الاجتماعية والسيكولوجية والشخصية، وإذا ما تحقق ذلك، فإنه سيساعد في الحفاظ على الكثير من بنية النظرية النيوكلاسيكية، دون الحاجة لإقصائها بالكامل. في هذا السياق، يمكن أن يتم التعامل مع نظرية الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكية كحالة خاصة من نظرية التحليل الاقتصادي الجزئي الموسع للسلوك الاجتماعي والاقتصادي الذي يراعي علم النفس البشري وتفاعله مع النظم الاجتماعية، وقد قدم الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكي مقاربة واضحة حول نظرية الحوافز التي تقف وراء السلوك والقرار الاقتصاديين. لكن الأدلة والبحوث التجريبية تبين أن السلوك والقرار الاقتصاديين محكومان بمؤثرات أكثر بكثير من مجرد الحوافز المادية التي تضمن تعظيم المكاسب وتقليل التكاليف. في حين أن الاقتصاد السلوكي قد أحرز حتى الآن بعض التقدم في تفسير السلوك الاقتصادي من خلال توسيع وتعديل نظرية الاختيار العقلاني "Rational Choice Theory "، فإن مقاربة أكثر تماسكاً وتكاملاً حول التأثيرات النفسية الاجتماعية على السلوك الاجتماعي والاقتصادي تبدو حاجة ملحَّة لتعزيز واقعية نظرية الاقتصاد الجزئي بشقها السلوكي. يضيف Markey-Towler [2019] قائلاً: هناك سعي واضح من قبل الاقتصاديين المعاصرين لتضمين مثل هذا المشهد في النموذج في الاقتصاد الجزئي الحديث. في مثل هذا التوجه تبدو نظرية الاقتصاد الجزئي تتخلص من صفة الأحادية التي تتسم بها، وتتجه نحو تعددية واضحة تجمع بين طرق التحليل المختلفة في إطار شامل وواسع للتحليل الاقتصادي، الكلاسيكي والرياضي والسلوكي (Fullbrook [2003] Saviotti [2023]). تقارب كتابات وأعمال كل من Peter Earl و Stavros Drakopoulos حول منهج علم الاقتصاد الجزئي الجديد، العقلَ الاقتصاديَّ كبنية شبكية يعمل السلوك النفسي فيها ومن خلالها. يسمح هذا المنهج أيضاً بمقاربة التأثيرات النفسية البسيكولوجية على السلوك الاقتصادي من منظور كلي شامل ومترابط. في مثل هذا السياق، تبدو نظرية المحفزات كحالة خاصة حيث تسود إمكانية الإحلال، عندما يتم افتراض وجود عدة عوامل بسيكو–سوسيولوجية، وفي حال عدم وجود إمكانية الإحلال المذكورة، يجب فهم السلوك الاقتصادي كمحصلة لعناصر من الأنانية، التطور، والمعارف المتطورة حول كيف ولماذا، يتم سلوك تصرف ما بعينه، في بيئة مبنية على تمكين العقل من استخدام مثل هذه المعارف المتطورة والمعقدة (راجع Petri [2021]، Kovács [2022]).

يمكن لمثل هذا الفهم للسلوك السوسيو-اقتصادي، أن يسهم كقاعدة وأساس لبناء منظور مؤسساتي تطوري، لدالة المنظومات الاجتماعية والاقتصادية بالمجمل. هذه المنظومات المؤطرة والمنظمة من خلال مجموعة محددة من المؤسسات والقواعد الكلية، التي تنشأ وتنتشر من خلال سياق من التنوع، الاصطفاء الذي ينبع من تعقيد الواقع الاقتصادي، ويسهم في التعامل مع هذا التعقيد في نفس الوقت، بعيداً عن الجمود الذي تمليه النمذجة الرياضية السائدة في المنهج النيوكلاسيكي. يمتلك مثل هذا المنهج الجديد لنظرية الاقتصاد الجزئي قيمة معرفية وتطبيقية عملية في آن معاً، ففي المنهج الجديد والحديث للتحليل الاقتصادي الجزئي، تبقى أحكام الاقتصاد النيوكلاسيكي سارية على السلوك السوسيو–اقتصادي، تزامناً مع إدماج أحكام وملامح جديدة حول تفسير السلوك لم يكن بمقدور التحليل النيوكلاسيكي أن يعالجها أو يفسرها (Markey-Towler [2019]، Verboven [2021]). مع الإشارة بشكل واضح إلى أن Boland [2014] لا يرى في التوجه إلى اعتماد التعددية والتنوع في مقاربة قرارات وسلوكات الوحدات الاقتصادية، بعيداً عن نمذجتها الموحدة، تَشَكُّلاً لعلم اقتصاد جزئي جديد، حيث يقول: "إن إنتاج تقنيات جديدة لنماذج التنوع والتعدد من خارج منظومة التحليل الاقتصادي، لا تشكِّل اقتصاداً جزئياً جديداً" (Boland [2014]، ص. 171). التنوع والتعدد الملمع إليه عند Boland هو تنوع خلفيات السلوك والقرار، بعيداً عن أحادية نموذج حسابات الربح والخسارة، والتوازن (على صعيد كل من المنتج والمستهلك)، باتجاه مدارات جديدة من الأبعاد السلوكية النفسية والاجتماعية والسياسية وحتى والفكرية والعاطفية، وتؤيد هذه المقاربة أن المنهج الجديد لا يعد بمثابة إنتاج نظرية جديدة للاقتصاد الجزئي، بقدر ما هي توسيع لحقول عملها،

وتطوير داخلي يثبت عراقة هذه النظرية وقدرتها الذاتية على التطور لتستوعب الواقع المعقد. وهنا تكمن مسؤولية علماء الاقتصاد الجزئي والباحثين في مجال التحليل الاقتصاد الجزئي للمساهمة الفاعلة في هذا المجال.

سابعاً: خاتمة عامة: اختبار الفرضية، نتائج وآفاق البحث:

لا تزال النظرية الاقتصادية الجزئية النيوكلاسيكية تمتلك رصيداً وازناً من الفعالية على الساحتين النظرية والتطبيقية، مستندةً في ذلك إلى تراكمات عميقة وقوية منذ تأسيسها في القرن الثامن عشر لكن، لا بد من الإقرار بأن التراكمات المتسارعة خلال العقود الثلاثة الأخيرة استطاعت أن تؤسس لتيارات فكرية معاصرة وجديدة استطاعت أن تفرض نفسها هي الأخرى على ساحة الفكر الاقتصادي الجزئي. من الضرورة بمكان أن تمتلك النظرية النيوكلاسيكية ما يؤهلها لاستيعاب هذه الموجة الجديدة من الفكر التحليلي المنفتح بشكل رئيس على العلوم السلوكية والإنسانية ولا سيما علم الاجتماع وعلم النفس. فاستمرار فعالية النظرية يكمن فعلياً في قدرتها على التجدد والتطور واستيعاب التطورات التي يشهدها النشاط الاقتصادي والتفاعل معه بشكل موضوعي. لا بد من أن تحقق منهجية الفكر الاقتصادي الجزئي التوازن بين مقررات الفكر الاستنباطي الفوقي بحيث يتم إعمال مفاعيل النظرية الاقتصادية الجزئية الأساسية في مقاربة تحليل النشاط الاقتصادي الواقعي، ولا سيما فيما يتعلق بقوانين العرض والطلب، والتكلفة والمنهج الحدي وغير ذلك من ثوابت البعد الكمي للنظرية، من جهة مع معطيات المنهج الاستقرائي، القادم "من تحت"، والمستند إلى التطبيق العملي للسلوك الاقتصادي للفاعلين الاقتصاديين أفرادٍ ومؤسساتٍ (بالمعنى العام لمفهوم المؤسسة). وقد تكون القدرة على فتح الباب واسعاً للمقاربات الاستقرائية للتحليل الاقتصادي الجزئي بمثابة جسر عبور لنجاح النظرية وتجاوز حالة الانسداد الجزئي الذي تعاني منه هذه النظرية، وتجاوز الانتقادات الحادة التي تهاجمها على أكثر من صعيد من بوابة ضعف الواقعية.

يقتضي تعقيد النشاط الاقتصادي الواقعي وتطوره، وتعدد مدخلاته حكماً توسيع "علبة الأدوات" التي تعالج هذا الواقع. وهذا ما يعني ضرورة رفد نظرية الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكية بأدوات جديدة متطورة وحديثة من العلوم السلوكية البسيكولوجيا، والسوسيولوجيا على وجه التحديد، بالإضافة إلى علوم النورولوجيا والعلوم السياسية. فالفرد الاقتصادي "Homo-Oeconomicus" لم يعد محدود المدارات كما كان منذ مئتي عام. ومسار صنع القرار، لم يعد يقتصر على معادلات التكلفة، والتحليل الحدي للربح والخسارة، بل أصبح يطوف على منحنيات المنفعة الحدية بشكلها الحالي المعقد، التي تأخذ بعين الاعتبار أرباح "الانتماء" إلى ماركات معينة، وإلى منتجات شركات بعينها، وإلى منشأ دولٍ دون أخرى، بالإضافة إلى منحنيات تفضيل حديثة معقدة أيضاً ترتبط وثيقاً بالانتماء السياسي لهذا الفرد الاقتصادي في سياق إنتاج خياراته وقراراته الاقتصادية، يضاف إلى هذا كله، تزايد حدة تعقيد النشاط الاقتصادي من خلال توسع جغرافية ما يسمى "الإنتاج والاستهلاك" إذ أصبح المستهلك، كما المنتِج، يطوف بطرفة عين على المنتجات في أمريكا وأوروبا وآسيا، ويستطيع ببضع ثوانٍ أن يدفع ثمن منتج في بكين أو موسكو أو باريس وهو جالس في دمشق، ليصله المنتج بعد عدة أيام كاسراً حدود المكان والزمان التي كانت تفرض على خيارات المستهلكين والمنتجين مع بواكير نظرية الاقتصاد الجزئي بصيغتيها الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، فتطور مفهوم "العقلانية الاقتصادية" "Economic Rationality" وتجاوزه الحواجز الكلاسيكية والنيوكلاسيكية من هذا المفهوم "Neoclassical Rationality" صَوْبَ حدود جديدة سواء من "العقلانية المحدودة" " Bounded Rationality" أو العقلانية البيئوية "Ecological Rationality" ما هو إلا تجسيدٌ لهذه التحوّرات الحقيقية التي تشهدها أسس وركائز نظرية الاقتصاد الجزئي، وما هي أقلّ من استجابة للصرخات الباطنية من جرّاء صدم النظرية بالواقع. فصيغة فرضية العقلانية تختزل شكلَ السلوك الاقتصادي، كما تختزن آليات ومسار صنع القرار الاقتصادي الجزئي على وجه التحديد. وقد يكون من الضروري التعامل مع هذه التطورات الفكرية والنظرية، بكل جدّيّة، ودون مكابرة، حتى نتمكن، نحن الاقتصاديين الجزئيين، من فهم واستيعاب الأزمات التي تطول ساحات عملنا (الأسواق، الأسعار، الإنتاج، الاستهلاك، والتوازن وما يصاحبها من أزمات استراتيجية وبنيوية تتجلى بعدم توازن الأسواق، وعدم استقرار الأسواق، وسرعة تغير التفضيلات والأذواق وغير ذلك).

لما سبق، يمكن القول بأن البحث ينتهي إلى اعتماد الفرضية الثانية القائلة بأن نظرية الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكية السائدة، إنما تعاني من بعض القصور في التعامل مع النشاط الاقتصادي المعقَّد، وذلك من باب ضعف الواقعية والقدرة التفسيرية والتنبؤية

الناتجة عن الاعتماد المفرط على أدوات النمذجة الكمية. ويتطلب منحُ هذه النظرية الراسخة المزيدَ من المرونة، والفاعلية انفتاحَها على أدوات تحليل جديدة من العلوم الإنسانية والسلوكية الأخرى، لا سيما من العلوم الاجتماعية والنفسية والسياسية. وحرصاً على أن يكون الباحث السوري حاضراً في مثل هذه التحولات الهامة والغنية التي تشهدها نظرية الاقتصاد الجزئي، فإننا نرى ضرورة قيام الباحثين في الاقتصاد الجزئي، ونخصّ منهم أساتذة التحليل الاقتصادي الجزئي في الكليات والجامعات السورية بالتنسيق المشترك لعقد اجتماع مشترك في جامعة دمشق أو في إحدى الجامعات السورية الأخرى، بهدف مراجعة الوضع الراهن لمفردات مقررات نظرية الاقتصاد الجزئي، والتحليل الاقتصادي الجزئي، لجهة التوسع في هذه العناوين بحيث تستوعب مفاهيم جديدة تضاف إلى عناوين النظرية النيوكلاسيكية، على النحو الذي يسمح للطلاب والمختصين السوريين بمقاربة الحداثة والتطور في هذه النظرية، وبما يعزز من مصداقيتها وقدراتها التفسيرية والتنبؤية، ومن الأمثلة على هذه العناوين نوردُ، على سبيل الذكر لا الحصر، الآتي:

- معطيات ومقاربات الاقتصاد السلوكي (ولا سيما أعمال Cmerer et al. [2003]، Takemura [2021]، Corr Plagnol [2019]، Chang & Ghisellini [2018]).
- تطورات مفهوم العقلانية الاقتصادية والنماذج الجديدة لمفهوم العقلانية الاقتصادية ما بعد النيوكلاسيكية (ولا سيما الصيغ المتعددة لمفهوم العقلانية المحدودة "Bounded Rationality" عند Herbert Simon، Khoder [2010]).
- دور نظرية الألعاب ولا سيما في نسختها الديناميكية "Dynamic Game Theory" (Jorgensen et al.) [2007] والتطورية (Evolutionary Game Theory) في توسيع مدارات التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي.
- القرار الاقتصادي الجزئي بين معطيات المتغيرات الكمية التقليدية والانحرافات الإدراكية "Cognitive Biases".

آفاق البحث:

ولما كانت نظرية الاقتصاد الجزئي ليست ترفاً فكرياً، بقدر ما يجب أن تكون أداة فاعلة في رسم السياسة الاقتصادية الوطنية، فلا بدّ من تعزيز حضور هذه النظرية على المستويين الفكري النظري والعملي التطبيقي، ولا سيما من خلال إيلاء عناية خاصة للسياسة الاقتصادية الجزئية، فقد يكون من المفيد فتح آفاق هذا البحث نحو عناوين بحثية جديدة (تصلح في المقام الأول أن تكون أطروحات دكتوراه) نذكر منها الآتي:

- تطور دالة سلوك المستهلك السوري خلال الأزمة 2011– (بمعنى دراسة كيفية تغير السلوك الاستهلاكي للفرد السوري استجابة للتغيرات المؤثرة في هذه الدالة من مثل الدخل، الطلب، العرض، الأسعار، بالإضافة إلى تقييم ظروف المخاطرة وعدم اليقين، والآثار الكيفية السياسية والنفسية والاجتماعية وغير ذلك). ويمكن ر بط هذه المقاربة مع تغير بعض السياسات الاقتصادية الجزئية الحكومية، كتغير سياسات الدعم وتسعير بعض المنتجات، التي أثّرت بشكل مباشر في دالة استهلاك المستهلك السوري.
- تطور دالة المنتج السوري خلال المدة المذكورة أعلاه من حيث اتخاذ قرار الإنتاج بناءً على مؤشرات (التكلفة الحدية، الأسعار والعوائد، والربح)، وغير ذلك.

من شأن بحث كهذا، أن يسهم بشكل فعال في دراسة المؤثرات الاجتماعية والنفسية والسياسية في قرارات وخيارات كل من المنتجين والمستهلكين، واستثمارها في سياق دعم المعطيات النظرية من جهة والمساهمة في توجيه السياسة الاقتصادية الجزئية الوطنية من جهة أخرى. وهذا ما يتيح الاستثمار الأمثل للفكر الاقتصادي الجزئي، وتحويل النظرية الاقتصادية الجزئية إلى سياسات اقتصادية جزئية واقعية تراعي متطلبات الواقع الاقتصادي المعقد سواء على صعيد الاقتصاد الوطني أم الخارجي (انظر على سبيل المثال خضر [2018]، وخضر [2021]).

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

المراجع العربية:

1.خضر، قيس [2018]. "الاقتصاد السياسي للسوق السورية: ديالكتيك الهوية وميكانيك مؤسسات الضوابط". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد /34/ العدد الأول العام 2018، ص. 109-129.

2.خضر، قيس [2021]. "السياسة الاقتصادية الجزئية في سورية: حضور الكل وغياب الأجزاء". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد /37/ العدد الأول العام 2021، ص. 35-68.

المراجع الأجنبية:

1. Akerlof, G., and R. Shiller [2009]. "Animal Spirits". Princeton, NJ: Princeton University Press.

2. Akerlof, G.A., [2007]. "The missing motivation in macroeconomics". Am. Econ. Rev. 97 (1), 5_36.

3. Arnsperger, C., Varoufakis, Y., [2006]. "What is neoclassical economics? The three axioms responsible for its theoretical oevre, practical irrelevance and, thus, discursive power" .Real-world Econ. Rev. 38, 2_12.

4. Arrow, J.K. [1994] "Methodological Individualism and social knowledge", American Economic Review 84, pp 1-9.

5. Axelrod, R., [1997]. "The Complexity of Cooperation. Agent based Models of Competition and Collaboration". Princeton University Press, Princeton, NJ.

6. Ayres, R.U., Martina´s, K. (Eds.), [2005]. "On the Reappraisal of Microeconomics". Edward Elgar, Cheltenham, Northampton.

7. Backhouse, R.E. [1997] "Truth and progress in economic knowledge". Cheltenham: E. Elgar.

8.Backhouse, R.E. [1998]. "If Mathematics is informal then perhaps we should accept that Economics must be informal too", Economic Journal 108, pp. 1848-58.

9. Badia L. Marchioro T. [2022]. "Game Theory. A Handbook of Problems and Excercises". Società Editrice Esculapio, Year: 2022.

10. Barber, W.J. [1997] "Postwar changes in American Graduate Education in Economics" in A.W. Coats ed, The Post-1945 Internationalization of Economics, Durham NC: Duke U. P.

11. Beinhocker, E.D., [2005]. "The Origin of Wealth: Evolution, Complexity, and the Radical Remaking of Economics". Harvard Business School Press, Boston, MA.

12. Boland L. [2014]. "Methodology for a New Microeconomics: The Critical Foundations". Routledge, Year: 1987.

13. Buchanan M. [2008]. "This Economy Does Not Compute - Op-Ed" - NYTimes.com

14. Buiter [2009]. "The unfortunate uselessness of most state of the art academic monetary economics". Finance. Times. March (3).

15. Cahuc P. Zylberberg A. [2016]. "Le négationnisme économique. Et comment s'en débarrasser". Flammarion.

16. Chang B. Ghisellini F. [2018]. "Behavioral Economics: moving forward". Springer International.

17. Chen, P., 2010. Economic Complexity and Equilibrium Illusion. Essays on Market Instability and Macro Vitality. Routledge, London, New York.

18. Coase, R. (2002) "Why Economics Will Change, Remarks at the University of Missouri, Columbia", Missouri, USA, April 4, 2002.

19. Cohen P. [2007]. "In Economics department, a growing will to debate fundamental assumptions". N. Y. Times. July (11), 6, Section B.

20. Cohen P. [2009]. "Ivory tower unswayed by crashing economy". N. Y. Times. March (4).

21. Colander, D. (Ed.), [2000]. The Complexity Vision and the Teaching of Economics. Edward Elgar, Cheltenham, Northampton.

22. Colander, D., [2007]. "The Making of an Economist, Redux". Princeton University Press, Princeton, NJ.

23. Colander, D., [2008]. "Complexity and the history of economic thought". Middlebury College Economics Discussion Paper 08-04, Middlebury.

24. Colander, D., [2009]. "The Making of a European Economist". Edward Elgar, Cheltenham, Northampton.

25. Colander, D., [2010]. "The evolution of U.S. economics textbooks". Middlebury College Economics Discussion Paper No. 10-37, Middlebury College, Middlebury, VT.

26. Coriat B, Coutrot T, Eydoux A, Labrousse A, Orléan A. [2017]. "Misère du Scientisme en Économie. À propos de l'affaire Cahuc et Zylberberg". Editions du Croquant.

27. Corr P, Plagnol A. [2019]. "Behavioral Economics: The Basics". Routledge/Taylor & Francis.

28. Duarte, P.G., Lima, G.T. (Eds.), [2012]. "Microfoundations Reconsidered. The Relationship of Micro and Macroeconomics in Historical Perspective". Edward Elgar, Cheltenham, Northampton.

29. Elsner W., Heinrich T., Schwardt H. [2015]. "The Microeconomics of Complex Economies: Evolutionary, Institutional, Neoclassical, and Complexity Perspectives". Library of Congress USA.

30. Elsner, W., [2008]. "Art, Market and Stat: International Encyclopedia of Public Policy". O'Hara, P.A. (Ed.), vol. III, Public Policy.

31. Farmer, J.D., [2011]. "The challenge of building agent-based models of the economy. Presentation at the European Central Bank", Frankfurt, June 10.

32. Fine, B. and D. Milonakis [2009]. "From Economics Imperialism to Freakonomics". London: Routledge.

33. Fontana, M., [2008]. "The complexity approach to economics: a paradigm shift". Working Paper 01-2008, University of Torino, Italy.

34. Foster J. [2005]. "From simplistic to complex systems in economics". Cambridge Journal of Economics, Volume 29, Issue 6, November 2005, Pages 873–892,

35. Foster J. [2006]." Why Is Economics Not a Complex Systems Science?", Journal of Economic Issues, 40:4, 1069-1091.

36. Fullbrook, E. ed. [2003]. "The Crisis in Economics", London: Routledge.

37. Garnsey, E., McGlade, J., [2006]. Complexity and Co-Evolution. Continuity and Change in Socio-Economic Systems. Edward Elgar, Cheltenham, Northampton.

38. Giannakouros, P., Chen, L., [2012]. "Reclaiming math for economists: a pedagogical approach to overcoming a persistent barrier to pluralism in economics". Int. J. Pluralism Econ. Educ. 3 (2), 118_143.

39. Guerrien, B. et al. [2002]. "Is there anything worth keeping in standard Microeconomics", Post-autistic Economics Review Nos 12, 13, 14, 15, 16.

40. Heinrich, T., [2013]. "Technological Change and Network Effects in Growth Regimes: Exploring the Microfoundations of Economic Growth". Routledge, Oxford, New York.

41. Helbing, D., Kirman, A., [2013]. Rethinking economics using complexity theory. Real-world Econ. Rev. 64, 23_51.

42. Hodgson, G. M. [2003]. "The hidden persuaders: institutions and individuals in economic theory", Cambridge Journal of Economics 27, pp. 159-175.

43. Hodgson, G. M. [2009]. "The great crash of 2008 and the reform of economics", Cambridge Journal of Economics 33: 1205-1221.

44. Holt, R., Rosser, J.B., Colander, D., [2011]. 'The complexity era in economics'. Rev. Polit. Econ. 23 (3), 357_369.

45. Jorgensen S, Quincampoix M, Vincent T. [2007]. "Advances in Dynamic Game Theory: Numerical Methods, Algorithms, and Applications to Ecology and Economics". Birkhäuser Boston.

46. Kapeller, J., [2013]. "Model-Platonism in economics: on a classical epistemological critique". J. Inst. Econ. 9،(2) 199_221.

47. Keen, S. [2009] "Mad, bad and dangerous to know", Real-World Economics Review, No 49, pp. 2-8.

48. Keen, S., [2012]. "Maths for pluralist economics". World Econ.Assoc. Newsl. 2 (1), 10.

49. Kessler, A., [2010]. "Cognitive dissonance, the global financial crisis and the discipline of economics". Real-world Econ. Rev. 54, 2_18.

50. Keynes, J. M. [1936] "The General Theory of Employment Interest and Money". In Coll. Works vol. VII, London: MacMillan, 1973.

51. Khoder K. [2010]. «La Rationalité Économique et le Renouvellement des Approches Microéconomique ». Thèse de doctorat ès sciences économiques soutenue publiquement à l'université Montesquieu BORDEQUX IV, France.

52. King, J.E., [2012]. "The Microfoundations Delusion. Metaphor and Dogma in the History of Macroeconomics". Edward Elgar, Cheltenham, Northampton

53. Kirman, A. [2009]. "Economic Theory and the crisis", Real-world Economics Review, No51, pp. 80-83.

54. Kirman, A., [2011]. "The Graz Schumpeter Lecture. Complex Economics: Individual and Collective Rationality" Routledge, London, New York.

55. Klamer, A. and D. Colander [1990]. "The Making of an Economist. Boulder". Westview Press.

56. Kovács O [2022]. "Complexity Economics: Economic Governance, Science and Policy". Routledge Studies in Economic Theory, Method and Philosophy.

57. Krueger, A. et al. [1991]. "Report of the Commission on Graduate Education in Economics", Journal of Economic Literature, 29 (Sept.), pp. 1035-53.

58. Krugman, P. [1996]. "How to be a crazy Economist", in Medema, S. and W. Samuels. eds., Foundations of research in Economics, Cheltenham: E. Elgar.

59. Krugman, P. [2009]. "How did Economists get it so wrong?" New York Times Magazine September 6.

60. Lawson, T., [2013]. "What is this "school" called neoclassical economics?" Cambridge J. Econ. 37, 947_983.

61. Lee, F., Elsner, W. (Eds.), [2008]. "Publishing, refereeing, rankings, and the future of heterodox economics". On the Horizon. 16 (4), (special issue).

62. Lee, F., Elsner, W. (Eds.), [2010]. "Evaluating economic research in a contested discipline". Rankings, pluralism, and the future of heterodox economics. Studies in Economic Reform and Social Justice, Wiley-Blackwell, Special Issue of the American Journal of Economics and Sociology, 695.

63. Markey-Towler, B. [2019]. The New Microeconomics: A Psychological, Institutional, and Evolutionary Paradigm with Neoclassical Economics as a Special Case". January 2019, American Journal of Economics and Sociology 78(1):95-135.

64. Mas-Colell, A., Whinston, M.D., Green, J.R., [1995]. "Microeconomic Theory". Oxford University Press, Oxford.

65. Mayer, T. [1996]. "The dark side of economic modeling", In Medema, S. and W. Samuels eds. Foundations of research in Economics, Cheltenham: E. Elgar.

66. McCloskey, D. [2000]. "How to be human, though an economist, Ann Arbor": Michigan University Press.

67. McCloskey, D.N., [1983]. "The rhetoric of economics". J. Econ. Lit. 22 (2), 481_517.

68. Mirowski, P.[1989] "More Heat than Light. Economics as Social Physics, Physics as Nature's Economics". Cambridge, UK: Cambridge University Press.

69. Mirowski, P., [2010]. "Inherent Vice: Minsky, Markomata, and the tendency of markets to undermine themselves". J. Inst. Econ. 6 (4), 415_443.

70. Morgan, M.S., and Rutherford, M. eds. (1998) From Interwar Pluralism to Postwar Neoclassicism, Durham, N.C: Duke University Press.

71. Nadeau R. [2008]. "The economist has no clothes". Scientific American. March (25).

72. Nelson, R.H., [2001]. Economics as Religion. From Samuelson to Chicago and Beyond. Pennsylvania State University Press, University Park, PA.

73. North, D. C. (2005) Understanding the process of economic change, Princeton, NJ: Princeton University Press.

74. Petri F. [2021]. "Microeconomics for the Critical Mind Mainstream and Heterodox Analyses". Springer Nature Switzerland AG 2021.

75. Ramos V. [2018]. "Analyzing the Role of Cognitive Biases in the Decision-Making Process". Information Science Reference, Year: 2018.

76. Raveaud, G., [2009]. "Pluralism in economics teaching: why and how. What Next." Dag Hammarskjo¨ ld Foundation،

77. Reddy, S., 2013. Reading Mas-Colell. Game theory: too much and too little?

78. Saviotti P. [2023]. "Innovation, Complexity and Economic Evolution: From Theory to Policy". Routledge Frontiers of Political Economy.

79. Sen, A.K., 1977. Rational fools: a critique of the behavioral foundations of economic theory. Philos. Public Aff. 6 (4), 317_344.

80. Stadler F. [2004]. "Induction and Deduction in the Sciences". Kluwer Academic Publishers.

81. Takemura K. [2021]. "Escaping from Bad Decisions: A Behavioral Decision-Theoretic Perspective (Perspectives in Behavioral Economics and the Economics of Behavior)". Academic Press.

82. Tisdell, C.A., 2013. Competition, Diversity and Economic Performance. Processes, Complexities and Ecological Similarities. Edward Elgar, Cheltenham, Northampton.

83. Varian, H. (1997) "What use is economic theory?" In D'Autume, A. and J. Cartelier eds. Is Economics becoming a hard science? Cheltenham: E. Elgar.

84. Verboven K. [2021]. "Complexity Economics: Building a New Approach to Ancient Economic History". Palgrave Macmillan.

85. Warsh, D., [2008]. "A brave army of heretics". May 25. www.economicprincipals.com. (accessed 27.12.13.).

86. Yoeli E. [2022]. "Hidden Games: The Surprising Power of Game Theory to Explain Irrational Human Behavior". Basic Books, Year: 2022.

87. Zouboulakis M. [2017]. ''Teaching relevant microeconomics after the global financial crisis''. real-world economics review, issue no. 82.

88. Zouboulakis, M.S. [2014]. "The varieties of economic rationality. From Adam Smith to contemporary behavioral and evolutionary Economics", London: Routledge.